والشهرستاني لما اعتمد في مناظرته للقائلين بالعلو
والمباينة والصفات الفعلية ونحوا هؤلاء على هذه الطريقة
اورد على نفسه من اللوازم ما اعترف معه بالحيرة فلما احتج
بان الاختصاص بالقدر يقتضي مخصصا والاختصاص
بالجهة يقتضي مخصصا قال فان قيل ثم تنكرون على من يقول
القدر الذي اختص به نهاية واحد واجب له لذاته فلا يحتاج
الى مخصص بخلاف مقادير الخلق فانها احتاجت الى ذلك
لانها جائزة وذلك لان الجواز في الجائزات انما يعرف بتقدير القدرة
عليها فلما كانت المقادير المخلوقة مقدورة عرف جوازها واحتاج
الجواز الى مرجح فاذا لم يكن فوق الباري تعالى قادر يقدر عليه
لم يكن اضافة الجواز اليه واثبات الاحتياج له السنا اتفقنا
على ان الصفات ثمان فهي واجبة له على هذا العدد ام جائز
ان يوجد صفة اخرى فان قلتم يجب الانحصار في هذا
العدد لكن لك نقول الاختصاص بالحد المذكور واجب له اذ لا
فرق بين مقدار في الصفات عددا ومقدار في الذات حدا
وان قلتم جائز ان يوجد صفة اخرى فالموجب للانحصار
في هذا العدد والحد فيحتاج الى مخصص حاظر ثم قال ثم قلنا
المقادير من حيث انها مقادير طولا وعرضا وعمقا لا تختلف
شاهدا ولا غائبا في تطرق الجواز العقلي اليها استدعا

مخصص

مخصص له فيقال له هذا الذي قلته هو اول المسألة فان
المقادير من حيث هي هي لا وجود لها في وجود لها في الخارج
كما ان الصفات والذوات من حيث هي هي لا وجود لها في الخارج
وانما يوجد في الخارج ذوات مخصوصة بصفاتها المخصوصة
فالقول فيما اختصت به من المقدار كالقول فيما اختصت به
من سائر الصفات وما اختصت به من الحقيقة للموصوف بتلك
الصفات ثم قال واما الصفات وانحصارها في ثمان فقد يختلف
جواب الاصحاب عنه بوجوه منها انهم منعوا اطلاق لفظ
العدد عليها فضلا عن الثمانية وقالوا قد دل الفعل بوقوعه
على كون الفاعل قادرا وباختصاصه ببعض الجائزات على
كونه مريدا وباحكامه على كونه عالما وعلم بالضرورة ان
القضايا مختلفة وورد في الشرع اطلاق العلم والقدرة و
الارادة ولا مدلول سوى ما دل الفعل عليه وورد في الشرع
اطلاقه ولهذا اقتصرنا على ذلك فلو سئل هل يجوز ان يكون
له صفة اخرى اختلف الجواب عنه فقيل لا يتطرق اليه الجواز
الاصح فانا لم نثبت الصفات الا بدليل الفعل والفعل ما دل على ثالث
وقيل يجوز عقلا الا ان الشرع لم يرد به فيتوقف في ذلك
ولا يضر الاعتقاد اذ لم يرد به تكليف قال ومنها انهم فرقوا
في الشاهد بين الصفات الذاتية التي تتلبس منها حقيقة الشي
وبين المقادير العرضية التي لا مدخل لها في تحقيق حقيقة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1